

نوافذ



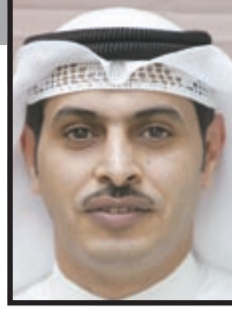
nasser@behbehani.info

د. ناصر بهبهاني

تجيب كسور ليس إلا..

منذ فترة طويلة، ونحن نسعم عن مصطلح «تنوع الإيرادات»، بل كثير منا كتب عنه مشجعاً، ولكن هناك أكثر من تساؤل حول هذا المصطلح، أولها: هل ندرك فعلاً ما المقصود بهذا المصطلح؟، والسؤال الآخر: لماذا يتأخر تنفيذه حتى الآن؟. أما عن السؤال الأول، فلا يبدو أننا نسير بالاتجاه المؤدي إلى عمق هذا المفهوم، بل دليل أن خطة التنمية المقترحة مناقشتها يوم الأحد المقبل في مجلس الأمة، تشتمل على مفهوم قد يصب في صالح تنوع مصادر الدخل، ولكنها ليست هي الحل الجذري للبدل عن إيرادات النفط، بل هي عبارة عن تضميد كسور وعلاجات مسكنة ومؤقتة، فهي تتضمن «ضبط بند المصروفات العامة الحكومية ووقف كل أشكال الصرف غير الضروري، والذي يمثل نوعاً من أنواع الهدر المتعلق بالمهمات الرسمية والمشتريات والمناقصات». لا شك أن هذه الخطوة مهمة وحيوية، ولكنها ليست هي المعنية بشكل مباشر في تنوع مصادر الدخل، بل هي ربما تدخل في ضبط النفقات وإيقاف الهدر، وهو يحق اكتنازاً للخزينة العامة، أما التنوع الحقيقي فيتمثل في إيجاد مشاريع إنمائية ومصانع ومؤسسات من شأنها أن تحقق دخلاً جديداً وليس إعادة تدوير للمال العام، الأمر الآخر، حتى الآن ورغم مرور سنوات على طرح هذا المصطلح، ورغم التحذيرات التي يطلقها بين وقت وآخر متخصصون أن النفط ليس كافياً في المستقبل، خصوصاً في ظل قيام بعض الدول المستوردة له بإنتاجه وربما تصديره أيضاً، نقول رغم ذلك إلا أن أي خطوة عملية باتجاه تحقيق مصدر آخر لم يتخذ بشكل جدي، وهناك عدة أسباب، أهمها عدم أخذ هذه التحذيرات على محمل الجد، والركون إلى الرفاهية الحالية التي يحققها النفط، السبب الآخر هو عدم الاستقرار السياسي الذي يصنع في جدار اقتصادنا ثغرات كبيرة يتيح فيها لرووس الأموال أن تستثمر في مكان آخر.

الحرف 29



waha2waha@hotmail.com

ذخار الرشدي

رابطة الأدباء.. العهد الجديد

لسنوات توقفت عن متابعة نشاط رابطة الأدباء، وذلك لأسباب تتعلق بروتينية أنشطة الرابطة الثقافية وغير الثقافية، رغم ارتباطي الشخصي بكثير من أعضائها واحترامي لهم خاصة أن بعضاً منهم اعتبرهم اساتذة لي، إلا أن الرابطة ظلت ولسنوات أسيرة الروتين وشيئا من الصراعات الجانبية وبعض من الأدلجة الفكرية الأحادية التوجه. ولكن العام الماضي قامت رابطة الأدباء بحركة نشر مميزة تمثلت في إصدار مجموعة من الكتب بعنوان «تراثنا» وذلك بالتعاون مع مركز الأديب فهد محمد بن نايف الديبوس، وحصلت قبل أسبوعين من رئيس لجنة التأليف والنشر في الرابطة طلال الرميضي على نسخ من تلك الإصدارات، وهي كتاب «محمد روجي الخالدي» للمؤلف طلال جعمان الجويعد، و«دراسات أندلسية» للأستاذ

أبواب



hamed1960@hotmail.com

د. حامد العبدالله

محمد باقر الصدر... شهيد يقتل قاتله

الباب الأول: في الوقت الذي أصدر فيه مثقفون وأكاديميون وعلماء دين شيعية بيانات استنكار لما صرح به ياسر الحبيب ومحمد الجويهل فإن الصمت خيم على رموز المعارضة والتيارات السياسية خاصة الإسلامية منها تجاه ما تفوه به النفيسي بحق شيعية الكويت وكان القضية لا تعنيهم ولا تقوض أسس الأمن الاجتماعي الكويتي. وصدق الشاعر حيث يقول: وحسبكم هذا التفاوت بيننا وكل إناء بالذي فيه ينضح. الباب الثاني: وتطوي السنين صفحتها وها هي ثلاث وثلاثون سنة مرت على جريمة إعدام الشهيد المفكر محمد باقر الصدر وأخته المجاهدة آمنة الصدر « بنت الهدى » ليلحقا بدروب الصالحين والمجاهدين، درب الحسين وزينب، ليخبرنا بأن عمر المستبدين وإن طال فإنه قصير وأن الشهيد باق في ضمير الأمة رغم أنف الطغاة.

فاضل خلف، و«شخصيات من تاريخ الكويت» لطلال الرميضي، و«رحلة أبي الحسن الهروي» للدكتور نواف عبدالعزيز الجمعة، وكتاب «من العامية الفصيحة في اللهجة الكويتية» لخالد سالم محمد. والكتب الخمسة القيمة جدا، والمنتقاة بعناية، صدرت في عام واحد، وللأمانة كل كتاب منها يحمل قيمة عالية في مجاله وبحته، وكل كتاب منها يعتبر قيمة مضافة للمكتبة الكويتية بشكل خاص والمكتبة العربية بشكل عام. ولا بد من أن أشيد بجهود الأديب فهد الديبوس الذي عبر مركزه قدم الدعم لطباعة تلك الكتب التي تعتبر بحق قيمة مضافة لحركة النشر في الكويت. الرابطة مع تغير نهجها وأسلوبها وانفتاحها على الجميع بمجلس إدارتها الحالي تمكنت من إعادة إحياء حركة النشر بشكل نوعي

وقد رسم الشهيد الصدر من خلال مؤلفاته وكتبه خارطة طريق للفكر الإسلامي في العصر الحديث، إذ أنه انتقل به من مرحلة الدفاع أمام الفكر الغربي إلى مرحلة الهجوم والتصدي وذلك في مرحلة تاريخية انكفأ فيها الفكر الإسلامي لينحصر في قضايا العبادات، واشتعل فيها الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي. فقد أوضح الشهيد الصدر أسس النظام الاقتصادي في الإسلام في كتاب «اقتصادنا» مفندا الأسس العملية للنظامين الرأسمالي والاشتراكي، وفي «فلسفتنا» بين الشهيد السعيد المنهج الإسلامي الفلسفي في مواجهة المناهج الفلسفية الغربية وبالتحديد النظرية الماركسية. وتبرز عبقرية الصدر في كتاب «الأسس المنطقية للاستقراء»، كدراسة جديدة للاستقراء تستهدف اكتشاف الأساس المنطقي المشترك للعلوم الطبيعية والإيمان بالله.

مميز، والكتب الخمسة التي صدرت من خلال حكمي كمتابع توازي ما تصدره بعض الجهات الحكومية والتي تحرص على الكم أكثر من الكيف غالباً. كل كتاب من الكتب الخمسة التي ذكرتها يستحق قراءة مستقلة لما يحمله من قيمة عالية في مجاله. شكرا لأمين عام رابطة الأدباء الصديق العزيز صالح المسباح لتحريكه عجلة النشر المحترمة والقيمة في الرابطة، وشكرا للصديق طلال الرميضي لتواصله الأدبي الأكثر من راق، وشكرا للمؤلفين الخمسة الذين قدموا جهودهم في كتب نفخر أن تصدر من الكويت، وشكرا للأديب فهد الديبوس. العهد الذي تعيشه الرابطة هذه الأيام ابتعد عن التقليدية التي ظلت أسيرة لها لسنوات، فعاتت معه الرابطة منارة أدبية ومنبعاً جديداً لحركة النشر والتأليف ذات القيمة.

كما أن للشهيد كتباً أخرى في مجال البنوك الربوية والإسلامية والتفسير الموضوعي في القرآن الكريم والمشكلة الاجتماعية والدولة الإسلامية ودستورها واقتصادها. وفي سيرته العملية، فإن الشهيد كان داعية للوحدة الإسلامية ففي خطاباته الأخيرة قبل إعدامه، كان يخاطب السني قبل الشيعي والكردي قبل العربي والأشوري قبل المسلم، وهكذا يكون العظماء ومجسود صورة الإسلام الحقيقي. وجاءت حكمة الله عز وجل أن يسقط النظام الصدامي في يوم 9 أبريل وهو ذات اليوم الذي أعدم فيه الشهيد الصدر لتوضح سنة الله في الخلق وهي أن الله يمهّل ولا يمهّل وأن دماء الشهداء هي التي تصنع التاريخ لا سيوف الطغاة ومدافعهم وأن الشهيد قد قتل قاتله. الباب الثالث: يا كريم الصفح يا عظيم المن يا كثير الخير احفظ الكويت وشعبها من كل مكروه.

رؤى كويتية



baselajaser@yahoo.com @baselajaser

باسل الجاسر

«المنتخبة» عرت

وكشفت المتأسلمين..!

الحكومة المنتخبة ورئيس الوزراء الشعبي هو مطلب أضحى مؤخراً رئيسياً ومحورياً للمبطلين ولبن دار في فلكهم، وهو مطلب لا عيب فيه بالنسبة للقوى الليبرالية والعلمانية فهو خطوة ليبرالية متقدمة بل انني قلتها هنا مرارا وتكراراً من أنها هي التطور الطبيعي الذي سينتهي إليه دستور الكويت الصادر في 1962، متى ما توافر الرأي العام المستنير، ونهيات الأجواء المناسبة وفق مقتضيات القنوات التي رسمها الدستور، وأن جاءت المطالبة من قوى لها مصداقية وتتمتع بقدر كبير من النزاهة والمصداقية والأمانة، المهم أن هذه المطالبة طبيعية لو صدرت من قوى لا ترفع أسلمة الدولة ودستورها فهذا أمر لن يستغربه احد، أما أن تصدر أو تتضامن قوى ترفع شعارات دينية كتعديل المادة الثانية وأن الإسلام هو الحل وتطبيق شرع الله وما شابه من شعارات دينية فهذا هو العجب العجيب؟ فشرع الله ليس فيه حكومة منتخبة ولا رئيس شعبي بل ولا يوجد فيه انتخابات أصلاً، هذا بالإضافة لكون نماذج الحكم الإسلامي القائمة أو التي قامت على ساحة العربية والإسلامية لم نر فيها حكومة منتخبة ولا رئيس وزراء شعبي، فنماذج أنظمة الحكم القائمة على شرع الله والتي منها المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وحكم حركة حماس في غزة وحكم الترابي في السودان الذي زال وكذلك هو حال حكم طالبان في أفغانستان، لم نر فيه حكومة منتخبة، فكيف تطالب قوى كويتية وأفراد يرفعون شعار الحكم الإسلامي ويتضامنون بقوة وعزم على مطلب علماني ليبرالي قح! وفي هذا المقام لا يفوتني أن أشير إلى أن التيار الإسلامي الوحيد الذي رفض التضامن خلف هذه الدعوة هو تيار السيد محمد هايف فاستسق مع مواقفه المعلنة من أسلمة الدولة ومطلبه لتعديل المادة الثانية، أما تيار «حُدس» ومن انشقوا عن السلف وحزب الأمة والسلفية العلمية وغيرها من قوى فقد رفعت شعار أسلمة الدولة منذ سنين بل وعقود رغم أنها كانت تكفر وتسب الليبرالية والعلمانية بالأمس كلها تكصت اليوم عن مطلب أسلمة الدولة وذهبت لأقصى مدى العلمانية وطالبت بالحكومة المنتخبة فأنبتوا بأنهم ليسوا إسلاميين وإنما متأسلمون يسعون لتحقيق مصالح دنوية بعيدة كل البعد عن السعي للفوز بالأخرة.. فهل من مدكر؟



عند صدور الحكم، ثم دخل مؤرخا العدل الشكلي والعدل القانوني وترتبط فكرة العدل بالقاعدة القانونية بينما ترتبط فكرة العدالة بالمعايير القانونية، وبين هذا وذاك فرق كبير، فالعدل اساس والعدالة مطلب، وما بين ذلك وذاك تقع الرحمة التي يشتهيها المظلوم الذي شاءت الظروف أن يكون في المكان والزمان الخطأ. فلو أخذنا بالعدل وطبقنا العدالة وارجحنا ضمير القاضي من عبء الإجراءات لكان العدل طبق والعدالة أخذت مجراها واستراح القاضي من تأنيب الضمير، فيما لو اقتنع ببراءة شخص في قضية ورط نفسه فيها بسبب طيشه او في لحظة تخل. فإذا كان العدل أساس الملك والعدالة أساس القضاء، فإنه من الضروري أن يترك المجال للرافة بالأولى بين الناس والرافة في الثانية بين التائبين وأليس الرحمن غفور رحيم؟! القانون لرفض الجنسية للطفل من أم لبنانية وعدالة المنطق لمنح الجنسية لطفل ولد على أرض لبنان من أم لبنانية وأب اجنبي توفاه الله وعدل القاضي من اعطاء الطفل هوية يتجول بها ويتعلم بها، تعرف عنه ويعتاش عليها، لا يكون غريباً في وطنه ولا يكون مظلوماً ذنبه انه ولد في لبنان. قدم العدالة على العدل وقدم العدل على القانون وخرج من القضاء مراتح الضمير، خاتماً بذلك مسيرته في القضاء بحكم اشعل أقلام الكتاب وأعاد للباحثين رونق البحث العلمي بأن كل المواضع التي يبحث في الماضي من الممكن ان تبحث من جديد وبأوجه أخرى تحت عنوان العدل والعدالة. وهذا الموضوع يستدعي التمييز بين مفهوم العدل ومفهوم العدالة، وكان فلاسفة اليونان اول من وضع اسساً لهذه النظرية التي توحى بأنها اشكالية تواجه القاضي

يثار موضوع السلطة التقديرية التي يتمتع بها القاضي لتكييف الدعوى وصياغة الأحكام، فالعلم اجنبي بالرافة في استصدار الأحكام لما يتمتع به القاضي من سلطة تقديرية. وعلى القاضي يقع عبء أعمال الضمير وتطبيق القاعدة القانونية لصياغته نص الحكم، فيكون بذلك مراتح الضمير، ففي فرنسا يختص القاضي بتطبيق القاعدة القانونية على الواقعة مراعيًا بذلك مبدأ العدالة الممزوج بالرحمة. وفي لبنان خرج الحكم الشهير من محكمة الاستئناف الذي أعطى الحق منح الجنسية للطفل، مخلفاً وراءه خلطاً للأوراق ومزجاً بين الرحمة والعدل والعدالة واستبعاد القانون. خرج القاضي واستراح، وسطر حكماً أصبح لغزاً في نظر القانونيين. وضع القاضي نصب عينيه ثلاثة أمور، أمرها أمر بالنسبة له:

د. محمود ملحم



الرحمة فوق العدل والعدالة فوق القانون

dr.khadeja1@gmail.com

د. خديجة المحميد



خطوات في مسلك العدل

العدل حقيقة قائمة في الخلقة (والسما رفعها ووضع الميزان) - الرحمن:7، فالنجوم تتحرك في مداراتها المحددة، ولو تأخرت أو تقدمت عنها قليلاً فسينهدم نظام الوجود، ولو كانت المسافة بين الشمس والأرض أقل مما هي قائمة عليه لاحتقرت الأرض، وبالعكس لو كانت أكثر لتجمدت. نبات اليقطين الضعيف الذي لا يقوى على حمل ثماره الثقيلة جعله الله منبطحاً على الأرض، وأوجد سبحانه أسناناً مناسبة لكل حيوان ذي أسنان. والفك الأسفل عند الإنسان هو الذي يتحرك عند الأكل والكلام وثبت الأعلى لحماية العين والأذن والمخ. والتدبير والفاعلية الإلهية أيضاً قائمة بالعدل (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط) - آل عمران: 18. العدل من أسماء الله الحسنى وهو في الأصل مصدر وضع موضع العادل فجعل المسمى نفسه عدلاً لأنه أبلغ في التعبير. وقد أمر العدل سبحانه بإقامة النظام البشري وتنظيم الحياة الإنسانية على أساس العدل والقسط (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) - الحديد:25. العدل لكي تقوم عليه حياتنا نحتاج إلى أن يغرس كقيمة ثابتة في الأبناء من خلال الأسرة وفي المجتمع من خلال الدولة. ليجسد الأيوان العدل في سلوكهم، وفي تربيتهم لأبنائهم، فلا يميزوا أياً منهم على الآخر، وينصفونهم بمراعاة الفروق الفردية في الذكاء والقدرة والميول، فلا يقارنوا بينهم مقارنة التفضيل، ولا يكلفوا أحدهم بما يطيقه أخوه من أمر في حين أنه لا يقوى عليه، وليلتعدوا عن إثارة المنافسة بينهم فقد توغر صدور بعضهم بالحدس ورغبة التعدي على منافسه، والصحيح تحفيز كل واحد منهم بالتنافس مع ذاته بمعنى تعزيز ثقته بنفسه وتشجيعه لإنجاز إيجابي يرغبه ويشكل إضافة لشخصيته. حدث يوماً أن كتب كل من الحسن والحسين أثناء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام وهما طفلان أسماء وذهباً بالبورقة إلى جدهما الرسول ﷺ وسألاه عن من خطه أفضل من الآخر، فأحالهما في ذلك إلى أبيهما والذي بدوره وجههما إلى أمهما فاطمة الزهراء عليها السلام. ماذا فعلت الأم الحكيمة؟ أخذت عقداً لها مؤلفاً من 7 خرزات فسكبت خرزاته وطلبت منهما أن يرفع كل واحد منهما ما يتمكن منها، فرفع كل طفل 3 خرزات وشاءت الإرادة الإلهية أن تنقسم السابعة إلى نصفين حال انسكابها فحصل كل واحد على نصف. فلم يبق لا الجد ولا الأب ولا الأم موقف تفضيل أي ابن على الآخر في هذا التنافس الطفولي. ومن الأمور الهامة التي ينبغي أن يراقبها الوالدان في أبنائهم بديقة احترامهم لحقوق الآخرين وعدم التعدي عليها، وأيضاً ألا يعجزوا عن استرداد حقوقهم بالطرق الصحيحة، كل ذلك من خلال تنمية حسن الارتباط بالله سبحانه في عدله وطاقته وتجنب مخالفته. أما الدولة فدورها أيضاً أساسي وكبير في إرساء قواعد العدالة في المجتمع بتطبيق القانون وتنمية ضمير العدل وترسيخ ثقافة احترام القانون من خلال جميع مؤسساتها التربوية والاجتماعية والثقافية.